

## بسبب ضعف العقوبات الرادعة:

# مصر الثالثة في الغش التجاري على مستوى الشرق الأوسط

أشارت الإحصائيات والدراسات الأمريكية والعالمية أخيراً إلى النمو المتزايد في حجم سوق التجارة غير المشروعة، وارتفاع نسبة غش المنتجات والسلع بأنواعها المختلفة خصوصاً الأدوية ومنتجات التبغ وقطع غيار السيارات والبرمجيات وأدوات الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والبطاريات، وللأسف فإن كل هذه السلع والمنتجات سلع حيوية لا غنى عنها، ومع ذلك فهي الأكثر عرضة للغش والتقليد!! ومن هذا المنطلق برزت ضرورة حماية العلامات التجارية والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية واحترامها، وأيضاً الحفاظ على حقوق الدول التي تتعرض للعديد من الخسائر بسبب النمو المتزايد للغش التجاري والتجارة غير المشروعة على مستوى العالم، كما أصبح ضرورياً الحفاظ على حقوق وصحة المواطنين وأموالهم، بسبب تعرضهم بصورة متواصلة ومتزايدة لعمليات غش تجارى حتى إنهم أصبحوا يقعون ضحايا تلاعب مافيا الغش التجارى يومياً، وهو ما يعرض أموالهم وصحتهم للخطر الذى يصل أحياناً إلى الموت نتيجة لشرايهم منتجات مغشوشة غالباً ما تكون ضارة بالصحة والسلامة العامة، أيضاً حماية حقوق الشركات المالكة للعلامات التجارية التى يتم غشها وتزويرها، لا سيما وأن هذه الشركات تتكبد خسائر تقدر بـ 500 مليون دولار سنوياً بسبب عمليات القرصنة وتزوير علاماتها التجارية على مستوى العالم، مما أثر على المراكز الحالية لها بما يترد أثره فى صورة نقص معدلات الضرائب التى تدفعها بالإضافة إلى استغنائها عن العمالة التى لديها بعد عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاههم. كل هذا دفع الدكتور إيهاب يوسف، رئيس مجلس إدارة شركة «ريسك فرى» إلى عقد أول مؤتمر مصرى لحماية العلامات التجارية ومكافحة الغش التجارى، وقد افتتح المؤتمر وزير الصناعة والتجارة رشيد محمد رشيد، وسفيرة الولايات المتحدة الأمريكية بمصر مارجريت سكوبى، حضره المستشار الدكتور هشام رجب، مساعد وزير الصناعة والتجارة، وسعيد اللفى رئيس جهاز حماية المستهلك، وأيمن عبداللطيف، المدير العام لشركة مايكروسوفت مصر، وحضر ممثلان عن وزارة الأمن الداخلى الأمريكى هما جوزيف بيرياتى وتيموثى هيكس، وقد تعاون مع شركة «ريسك فرى» للاستشارات وإدارة المخاطر فى إقامة المؤتمر مكتب الهجرة والجمارك التابع لوزارة الأمن الداخلى الأمريكية. وصرح دكتور إيهاب يوسف بأن مشكلة السلع المغشوشة تفاقمت فى مصر بصورة كبيرة ومتزايدة خلال السنوات الأخيرة، مؤكداً أنه يتم فى مصر تصنيع وتداول 7% من الدواء المغشوش عالمياً، وتوجد عشرات السلع والبضائع المغشوشة يتم تداولها داخل السوق المصرية فى كبريات المحلات، ويشتريها المصريون كل يوم وينفقون عليها مليارات الجنيهات، منها ما هو مصنوع داخل مصر ومنها ما هو مستورد من دول خارجية!! وكشف دكتور مصطفى أبو العيون، رئيس مصلحة التسجيل التجارى بوزارة التجارة والصناعة أن العلامة التجارية تعد ذات وجهين، وجه يتعلق بالكيان الاقتصادى القائم على العلامة التجارية ووجه آخر يتعلق بالمستهلك وتزوير العلامة والكيان الاقتصادى يتكون من نتائج استثمارات لخلق منتج جيد يحظى بإقبال الجمهور وجودته، ويتعلق بمراحل كثيرة سواء فى الصناعة أم التسويق، وكذلك عمليات الإعلان لإشهار المنتج والذى تكون تكلفته كبيرة، أما ما يأتى من تاجر غير أمين يريد إيقاف التاجر الأمين بتقليده للمنتج وتسويقه بأسعار أقل، مدركاً أن المستهلك المصرى غالباً ما يتجه للسلعة الأرخص سعراً قبل الجودة، مضيفاً أن 90% من المنتجات التى تحمل علامة تجارية مزورة لا تحظى بالجودة وتكون ضارة صحياً، خصوصاً إذا كانت تتعلق بالأدوية وهو ما يهدم الشركات الوطنية ويكيدها خسائر. وقالت دكتورة نفين الخورى مدير العلاقات الحكومية بشركة «سانوفى» للأدوية إن هذا المؤتمر تعود أهميته إلى أنه خاص بحماية العلامات التجارية ومواجهة ومكافحة الغش التجارى فى جميع المجالات. وتكاد تكون مصر فى المرتبة الثالثة من بين الدول التى يوجد بها غش تجارى فى منطقة الشرق الأوسط، حيث تسبقها السودان والأردن اللتان ترتفع فيهما نسب الغش التجارى!! مؤكداً أن هناك قانوناً لحماية العلامات التجارية لكنه لم يفعل! مطالباً بضرورة زيادة المؤتمرات المهتمة بمكافحة الغش التجارى وبرامج التوعية لجميع المواطنين لإيضاح وكشف خطورة هذا التلاعب والغش. وقد أكدت الدراسات أن نسبة الربح فى الكوكاكولا 100% وفى الهيرون تصل إلى 400%، وتتضاعف نسبة الربح إلى 800% من تجارة أسطوانات الموسيقى المقلدة والأفلام المسروقة، وأكدت الدراسات أن حجم التجارة فى السلع المغشوشة فى الاتحاد الأوروبى زاد على 800% فى عامى 1999 و 2007، وقد أعلنت منظمة الطيران الأمريكية أن 2% من 26 مليون قطعة غيار التى يتم تركيبها فى العالم، تكون مغشوشة أى ما يعادل 520 ألف قطعة غيار!!